الجمعية الوطنية لحقوق الإنسان
The National Society for Human Rights

حقوق الإنسان في الصحافة

الجمعية الوطنية لحقوق الإنسان

الملف الصحفي ليوم/ الثلاثاء

4 **محرم** 1436 –28 **أكتوبر** 2014

الفهرس

الموضوع	رقم الصفحة
الجمعية الوطنية لحقوق الإنسان	2
أخبار ذات علاقة من الصحف المحلية	5
حقوق الإنسان فى العالم	18

"شرطة الطائف" تحيل "اثنين" من منسوبيها متهمين بالتعنيف إلى "الادعاء العام"

المصدر: جريدة الحياة الثلاثاء 4 محرم 1436هـ - 28 أكتوبر 2014م
اضغط هنا

الطائف - عائض عمران
أحالت شرطة محافظة الطائف أخيراً، ملف النتائج لتحقيقات أولية تمت مع اثنين من منسوبيها إلى هيئة التحقيق والادعاء العام، بغية الوصول إلى مدى صحة الدعوى المرفوعة ضدهما من اثنين من المواطنين، وجها إليهما تهماً بممارسة العنف تجاههما عبر شكوى تلقتها الجمعية الوطنية لحقوق الإنسان.
وكشفت مصادر مطلعة لـ «الحياة» أن الدعوى مرفوعة ضد عنصرين من منسوبي مخفر شرطة عشيرة الواقع شمال محافظة الطائف، تتضمن اتهامات بممارسة العنف والاعتداء تجاه هؤلاء المواطنين اللذين تم استدعاؤهما إلى مركز الشرطة على خلفية قضايا تتعلق بأقرباء لهما من الدرجة الأولى وتعرضا للعنف من قبل منسوبي الشرطة المتهمين، إثر خلاف بين الطرفين ما دفعهما إلى الاستعانة بالجمعية الوطنية لحقوق الإنسان التي تبنت الدعوى، وأحالتها إلى مديرية شرطة محافظة الطائف التي أخضعت المتهمين للتحقيق الأولي في مركز شرطة الحوية، ووجهت النتائج إلى هيئة التحقيق والادعاء العام لإجراء تحقيقات موسعة حول التهم.
بدوره، أشار ممثل الجمعية الوطنية لحقوق الإنسان في محافظة الطائف عادل الثبيتي في حديث إلى «الحياة» إلى أن الجمعية تلقت الشكوى مطلع شهر أكتوبر وتعاملت معها وفق الأنظمة المعمول بها، والتي تكفل حفظ الحقوق وتمت إحالتها إلى شرطة المحافظة، إذ عملت الجمعية على متابعة الإجراءات المتخذة تجاهها.
ولفت الثبيتي إلى أن آخر المستجدات في هذه القضية، إجراء التحقيق مع المتهمين من منسوبي الشرطة وتوجيه النتائج إلى هيئة التحقيق والادعاء العام.

مصدر بالجمعية لـ "سبق": نظام الحماية من الإيذاء يُلزم بذلك "حقوق الإنسان" تدعو مَن يتعرَّف على الطفل المُعنّف التواصل معها

المصدر: جريدة سبق الثلاثاء 4 محرم 1436هـ - 28 أكتوبر 2014م
http://sabq.org/s6ogde

بدر الروقي- سبق- الرياض:
دعت الجمعية الوطنية لحقوق الإنسان، مَن يتعرَّف على الطفل الذي ظهر في مقطع فيديو يتعرَّض للتعنيف والضرب في أماكن متفرقة بجسده، إلى التواصل معها.

وقال مصدرٌ في الجمعية حول استفسار "سبق"، عن المقطع: "نرغب ممَّن لديه أيّ معلومةٍ عن مقطع الفيديو المتداول للطفل الذي يظهر عليه علامات التعذيب أن يتواصل مع المركز الرئيس للجمعية أو أحد فروعها أو يخطر أقرب جهةٍ أمنية بما لديه من معلومات".

وبيّن المصدر أن نظام الحماية من الإيذاء في المملكة يُلزم الجميع بالتبليغ عن أيّ حالة إيذاءٍ من هذا النوع.

وكانت مواقع إلكترونية قد اهتمت بالفيديو وتناقلته بغضبٍ واسع، وخاصة بعد تزايد حالات انتهاك الطفولة واغتيال براءاتهم، علماً أن المملكة من أوائل الدول الموقعة على اتفاقية حقوق الطفل.

وحذّرت الجمعية الوطنية لحقوق الإنسان في تصريحاتٍ سابقة، من تزايد حالات التعنيف واستخدام الأطفال أداةً للضحك أو الانتقام بين الزوجين، وخاصة في حالات الانفصال.

ويرى مراقبون حقوقيون ونفسيون أن تعنيف الأطفال له آثار نفسية في المستقبل وقد يكون الطفل المُعنف عُرضة للكثير من المشكلات النفسية التي قد تُهدّد مستقبلة الدراسي أو الاجتماعي وقد تُنزع ولاية مَن يُثبت تعنيفه.. ودعوا إلى تكاتف الجهات ذات العلاقة لاتخاذ موقفٍ صارمٍ لردع مَن يحاول المساس بالطفل بضربه وتعنيفه لفظياً أو جسدياً.

فيديو مؤلم لتعنيف طفل.. و"حقوق الإنسان" تناشد الإدلال عليه

المصدر: جريدة أخبار 24 الثلاثاء 4 محرم 1436هـ - 28 أكتوبر 2014م
http://akhbaar24.argaam.com/article/detail/190276

أثار مقطع مصور تداوله نشطاء على مواقع التواصل الاجتماعي لطفل تعرض لتعنيف شديد، غضباً كبيراً بين المتابعين للمقطع والمعلقين عليه، جراء وحشية الاعتداء على الطفل وتركه آثاراً على كامل جسده.

وأظهر الفيديو المتداول طفلاً تعرض للضرب في مختلف مناطق جسده ووجهه في انتهاك حاد لطفولته، ووقف أمام مصور المقطع باكياً، دون أن يذكر المقطع أية معلومات عن الطفل، ما دعا متناقلي الفيديو إلى المطالبة بالبحث عن المتسبب بتعنيف الطفل وتوقيع العقاب الرادع عليه.

من جانبها، ناشدت الجمعية الوطنية لحقوق الإنسان من يملك معلومات عن الطفل التواصل معها أو إخطار الجهات الأمنية، مشيرة إلى أن نظام الحماية من الإيذاء يلزم كل من لديه معلومات بالتبليغ عن أيّ حالة إيذاءٍ من هذا النوع.

أخبار ذات علاقة من الصحف المحلية

السجن لـ 3 محامين بسبب "تغريدات" انتقدوا فيها "القضاء"

المصدر: جريدة الحياة الثلاثاء 4 محرم 1436هـ - 28 أكتوبر 2014م
اضغط هنا

الرياض - عيسى الشاماني , الدمام ـ فاطمة آل دبيس
قضت المحكمة الجزائية المتخصصة في الرياض أمس بسجن ثلاثة محامين من خمس إلى ثماني سنوات إثر إدانتهم بتهم عدة أبرزها الافتئات على ولي الأمر، وازدراء القضاء، والتدخل في استقلاليته، والقدح في جهاز العدالة والقضاء، ووصف القضاء بالتخلف والنيل من القضاء الشرعي وانتهاك سيادته من خلال تغريداتهم عبر مواقع التواصل الاجتماعي، وكل هذا من شأنه المساس بالنظام العام. (للمزيد).
وحكمت المحكمة بالسجن على المدان الأول ثمانية أعوام من تاريخ توقيفه، منها خمسة أعوام بموجب المادة السادسة من نظام مكافحة الجرائم المعلوماتية، وبقية المدة لافتئاته على ولي الأمر بالوصف المثبت في الإدانة، والمنع من السفر خارج المملكة مدة 10 أعوام اعتباراً من تاريخ انتهاء فترة السجن، والمنع من الظهور في وسائل الإعلام والكتابة فيها وعبر مواقع التواصل الاجتماعي تحت أي معرف كان.
ودين المحامي الثاني إثر وصفه القضاء بالتخلف، واتهام إحدى المحاكم بالرياض بتضييع المعاملات المحالة إليها، ونيله من القضاء الشرعي، وانتهاك سيادته بتدخله في إحدى المحاكمات، وانتقادها، واتهام وزارة العدل في عدد من التغريدات بالكذب، وأن سياستها مشبوهة وخارجة عن النظام، بحسب التغريدات الصادرة عن حسابه عبر موقع التواصل الاجتماعي «تويتر»، إذ قررت الحكم عليه بالسجن خمسة أعوام من تاريخ توقيفه بموجب المادة السادسة من نظام مكافحة الجرائم المعلوماتية، والمنع من السفر خارج المملكة مدة 7 أعوام اعتباراً من تاريخ انتهاء فترة السجن، والمنع من الظهور في وسائل الإعلام، والكتابة فيها وعبر مواقع التواصل الاجتماعي تحت أي معرف كان.
ودانت المحامي الثالث لاتهامه المجلس الأعلى للقضاء بمحاسبة القضاة المصلحين وترك الفاسدين، وانتقاده لإحدى المحاكمات الصادرة في حق أحد المدعى عليهم، ووصفها بالقسوة، وأنها حكم على عالم، وانتقاده لمحاكمة أخرى، واتهامه وزارة العدل بالغش، بحسب التغريدات الصادرة من حسابه عبر موقع التواصل الاجتماعي «تويتر»، وقضت بسجنه 5 أعوام بموجب المادة السادسة من نظام مكافحة الجرائم المعلوماتية، والمنع من السفر خارج المملكة مدة 7 أعوام اعتباراً من تاريخ انتهاء فترة السجن، والمنع من الظهور في وسائل الإعلام والكتابة فيها.

سحب توصيات في "الشورى" تطالب برفع الخصوبة وتعدد الزوجات

المصدر: جريدة الحياة الثلاثاء 4 محرم 1436هـ - 28 أكتوبر 2014م
اضغط هنا

الرياض - خالد العمري
على رغم أن الستار لم يسدل على «وثيقة السياسة السكانية» المقدمة من وزارة الاقتصاد والتخطيط في جلسة الشورى أمس (الإثنين)، بسبب اختلاف الأعضاء على أمر «الخصوبة»، إلا أن حراكاً داخلياً كشف عن قدرة فاعلة خلف الكواليس

في قلب الطاولة على لجنة الإسكان في المجلس والمؤيدين لتوصيتها، بحذف عبارة من «الوثيقة» تنص على خفض معدل الخصوبة. (للمزيد).
وعلمت «الحياة» أن أعضاء من مجلس الشورى السعودي سحبوا توصيات تطالب برفع معدل الخصوبة وتعدد الزوجات، بحجة أن تعداد سكان المملكة قليل، فيما استطاع الأعضاء المطالبون بخفض الخصوبة والمباعدة بين الولادات إسقاط رأي الفريق المعارض بما فيهم لجنة الإسكان، إذ أكد الفريق المؤيد لـ«خفض الخصوبة» أن ذلك لا يعني تحديداً للنسل.
ورصدت «الحياة» رد فعل الأعضاء بعد انتهاء الجلسة، وتبين أن المؤيدين لخفض الخصوبة يعتمدون على إحصاءات دولية ومحلية موثقة تثبت أفضلية تنظيم النمو السكاني، والخطر اللاحق للأمهات والأطفال في حال الولادات المتقاربة.
وشكك عضو اقتصادي في رأي اللجنة الشورية، معتبراً أن ما أقرته من معلومات عن خطر انخفاض الخصوبة في السعودية غير دقيق، مشيراً إلى أن نسبة النمو السكاني بوضعها الحالي ستضع المملكة أمام تحديات غامضة، قد تصل إلى استيراد المياه والطاقة مستقبلاً - بحسب العضو. وأضاف: «الزواج المتأخر وتنظيم الولادة أجدى اقتصادياً، لأن زواج صغار السن في بدايتهم العملية برواتب قليلة والتزامات مالية كثيرة منهك».

أمير جازان يتفاعل مع شكوى مواطن ويوجه بمحاسبة المتسبب في تشخيص طفلته

المصدر: جريدة الرياض الثلاثاء 4 محرم 1436هـ - 28 أكتوبر 2014م
http://www.alriyadh.com/988928

جازان - عادل زائري
أكد صاحب السمو الملكي أمير منطقة جازان الأمير محمد بن ناصر بن عبدالعزيز على أهمية مراعاة الجوانب النفسية للمرضى ومرافقيهم بمستشفيات المنطقة والتعامل معهم وفقاً للمعايير المهنية والانسانية تقديراً لأوضاعهم.
وطالب سموه بضرورة تجهيز وتطوير أقسام الطوارئ ورفع جاهزية الأطباء العاملين بها وتأهيل كوادر التمريض لاستقبال الحالات الاسعافية التى تصل للطوارئ والاهتمام بها كونها نقطة البداية وواجهة الخدمات الصحية.
وبحسب المتحدث الرسمي للإمارة الاستاذ علي بن موسى زعلة فقد جاءت توجيهات سمو أمير المنطقة بهذا الصدد في أعقاب اطلاعه على مضمون الشكوى المرفوعة من أحد المواطنين وتفاعله مع ما ورد فيها من ملابسات حول المضاعفات التي تعرضت لها ابنته اجراء عملية زائدة لها في مستشفى جازان العام ومعاناتها من استمرار النزيف الدموي في بطنها حسب افادته.
واشار المتحدث الرسمي بأن سمو أمير المنطقة تابع تفاصيل التقارير الطبية والإجراءات المتخذة مع المريضة منذ تنويمها حتى مغادرتها للمستشفى وأصدر تعليماته لمدير عام الشؤون الصحية بمحاسبة المتسبب في خطأ تشخيص الأعراض منذ الوهلة الاولى ومتابعة حالة المريضة حسب التعليمات الخاصة بذلك.

النظام طبق على 1.6 مليون موظف

التأمينات الاجتماعية لـ"الرياض": 10 أشهر متبقية للاستفادة من "ساند"

المصدر: جريدة الرياض الثلاثاء 4 محرم 1436هـ - 28 أكتوبر 2014م
http://www.alriyadh.com/988854

الرياض - نايف الحمري

كشف لـ"الرياض" المتحدث الرسمي للمؤسسة العامة للتأمينات الاجتماعية عبدالله بن محمد العبدالجبار أنّ الاستفادة من نظام التأمين ضد التعطل "ساند" ستكون اعتباراً من أول شهر ذو القعدة 1436، أي بعد ما يقارب 10 أشهر من الان، مضيفاً أنّ من شروط الاستفادة من النظام أن تكون للموظف مدة اشتراك لا تقل عن اثني عشر شهراً، مشيراً الى أن النظام بدأ تطبيقه اعتباراً من شهر ذي القعدة للعام الماضي 1435، للمنشآت التي تعمل بالتقويم الهجري، فيما تم تطبيقه للشركات التي تعمل بالتقويم الميلادي منذ شهر سبتمبر للعام 2014

وأضاف العبدالجبار أن عدد الموظفين الذين طبق عليهم النظام بلغ أكثر من مليون وست مئة ألف مشترك، موضحاً بأن نظام التأمين ضد التعطل عن العمل "ساند" يطبق على المشتركين السعوديين الذين يطبق عليهم فرع المعاشات من نظام التأمينات الاجتماعية، بشرط أن يكون سن المشترك عند بداية التطبيق دون سن التاسعة والخمسين، ونسبة الاشتراك فيه (1%) من الأجر الخاضع للاشتراك يدفعها صاحب العمل و (1%) يدفعها المشترك.

ولفت عبدالله العبدالجبار أنّ الهدف من اطلاق نظام ساند يأتي لتعزيز الأمان الوظيفي في القطاع الخاص وتحقيق الحماية الاجتماعية للموظفين السعوديين المشتركين في فرع المعاشات من نظام التأمينات الاجتماعية الذين فقدوا وظائفهم لظروف خارجة عن إرادتهم بحيث سيعمل البرنامج على سد الفجوة الانتقالية بين الوظيفة السابقة وفرصة الحصول على وظيفة جديدة.

وأكد العبد الجبار أنه يحق للمستفيد الجمع بين التعويض المنصوص عليه في ساند وبين تعويضات نظام التأمينات الاجتماعية التعويض المقطوع، وتعويض الدفعة الواحدة المستحقة له طبقاً لفرعي الأخطار المهنية والمعاشات، والعائدات المستحقة له طبقاً لفرع الأخطار المهنية. والمعاشات المستحقة له كفرد من أفراد العائلة طبقاً لفرع المعاشات.

ندوة عن دور البرامج التوعوية في تعزيز "النزاهة" غداً

المصدر: جريدة المدينة الثلاثاء 4 محرم 1436هـ - 28 أكتوبر 2014م
اضغط هنا

واس - الرياض

تعقد الهيئة الوطنية لمكافحة الفساد «نزاهة»، بالتعاون مع الأمانة العامة لمجلس التعاون لدول الخليج العربية، غدًا الأربعاء ندوة بعنوان «دور البرامج التوعوية في تعزيز النزاهة»، بمشاركة نخبة من ذوي الاختصاص من رؤساء وممثلي الأجهزة الحكومية المعنية بمكافحة الفساد بدول مجلس التعاون، وذلك في مقر الأمانة العامة لمجلس التعاون لدول الخليج العربية بالرياض.

وسيناقش المشاركون في الندوة عدة محاور تتعلق بدور التوعية والإعلام في تعزيز النزاهة ومكافحة الفساد، وتجربة نزاهة في برامج التوعية، إضافة إلى استعراض تجارب الأجهزة المسؤولة عن حماية النزاهة ومكافحة الفساد بدول مجلس التعاون الخليجي في مجال البرامج التوعوية.

ويأتي انعقاد الندوة في إطار سعي الهيئة الوطنية لمكافحة الفساد إلى تنفيذ ما نصت عليه الإستراتيجية الوطنية لحماية النزاهة ومكافحة الفساد بالمملكة العربية السعودية، الصادرة بقرار مجلس الوزراء رقم (43)، وتاريخ 1/2/1428هـ، في البند.

مجلس الوزراء: الوقوف في وجه الإرهاب يضمن الأمن والاستقرار للعالم أجمع

الترخيص لـ17 ناديا رياضيا في عدد من المحافظات والمراكز

المصدر: جريدة المدينة الثلاثاء 4 محرم 1436هـ - 28 أكتوبر 2014م

اضغط هنا

واس - الرياض

أكد مجلس الوزراء أمس برئاسة صاحب السمو الملكي الأمير سلمان بن عبدالعزيز آل سعود ولي العهد نائب رئيس مجلس الوزراء وزير الدفاع أن استمرار الأوضاع في المنطقة والعالم خاصة ما تشهده عدد من الدول العربية من أزمات وتداعياتها على الأمن والاستقرار في الدول الشقيقة وما يصاحبها من قتل وتدمير وأعمال إرهابية وفساد في الأرض وتشتيت لأبناء الأمة الإسلامية، أمر مؤلم ومحزن لكل مسلم.

وجدد المجلس دعوات المملكة العربية السعودية للمجتمع الدولي إلى السعي بجدية ومضاعفة الجهود لإنهاء جميع الصراعات والوقوف في وجه الإرهاب لتحقيق ما يضمن بمشيئة الله العيش بأمن واستقرار لدول العالم كافة.

كما جدد مجلس الوزراء إدانة المملكة واستنكارها البالغ للعمليات الإرهابية التي شهدتها منطقة شمال سيناء بجمهورية مصر العربية الشقيقة، معربًا عن أحر التعازي لحكومة وشعب جمهورية مصر ولأسر وذوي الضحايا والتمنيات بالشفاء العاجل للمصابين.

ووافق مجلس الوزراء على الترخيص لـ (17) ناديًا رياضيًّا في عدد من محافظات ومراكز المملكة. وتغطي الأندية المرخص لها: المدينة المنورة، والمنطقة الشرقية، والرياض، وعسير، وتبوك، والجوف، والقصيم، وحائل، وجازان، ونجران، والباحة.

وكان سموه ترأس الجلسة التي عقدها مجلس الوزراء بعد ظهر أمس الاثنين في قصر اليمامة بمدينة الرياض. وفي بداية الجلسة، أطلع سموه المجلس، على المباحثات مع فخامة الرئيس الدكتور أشرف غني أحمد زي رئيس جمهورية أفغانستان الإسلامية منوهًا بعمق العلاقات الثنائية بين البلدين الشقيقين والحرص على دعمها وتعزيزها في المجالات كافة، ونتائج استقبال سموه لمنسق التحالف الدولي للحرب على تنظيم داعش الإرهابي الجنرال جون آر آلن.

وأوضح وزير الثقافة والإعلام، الدكتور عبدالعزيز بن محيي الدين خوجة، في بيانه عقب الجلسة، أن مجلس الوزراء اطلع على جملة من التقارير عن مستجدات الأوضاع في المنطقة والعالم خاصة ما تشهده عدد من الدول العربية من أزمات،

مؤكدًا أن استمرار هذه الأحداث وتداعياتها على الأمن والاستقرار في الدول الشقيقة وما يصاحبها من قتل وتدمير وأعمال إرهابية وفساد في الأرض وتشتيت لأبناء الأمة الإسلامية، أمر مؤلم ومحزن لكل مسلم، سائلًا الله جل جلاله أن يكون مع إطلالة هذا العام الهجري الجديد 1436هـ انتهاء لجميع الأزمات والفتن وأن يجعله عام خير وأمن وأمان على الأمتين الإسلامية والعربية والعالم أجمع، مجددًا دعوات المملكة العربية السعودية للمجتمع الدولي إلى السعي بجدية ومضاعفة الجهود لإنهاء جميع الصراعات والوقوف في وجه الإرهاب لتحقيق ما يضمن -بمشيئة الله- العيش بأمن واستقرار لدول العالم كافة. وبين، أن مجلس الوزراء جدد إدانة المملكة العربية السعودية واستنكارها البالغ للعمليات الإرهابية التي شهدتها منطقة شمال سيناء بجمهورية مصر العربية الشقيقة، معربًا عن أحر التعازي لحكومة وشعب جمهورية مصر ولأسر وذوي الضحايا والتمنيات بالشفاء العاجل للمصابين.

وحذّر مجلس الوزراء من خطورة المخططات الإسرائيلية الهادفة إلى تهويد وتقسيم المسجد الأقصى المبارك، وعدّ ذلك انتهاكًا صارخًا لحرمة المسجد الأقصى ومبادئ القانون الدولي وقرارات الأمم المتحدة ذات الصلة، وأشار في هذا السياق إلى البيان الصادر عن جامعة الدول العربية وما تضمنه من تحذيرات من خطورة هذا المخطط وما سيؤدي إليه من زعزعة للأمن والاستقرار في المنطقة وتهديد للسلم والأمن الدوليين.

كما شدد مجلس الوزراء على ما اشتملت عليه كلمة الدول الأعضاء في منظمة التعاون الإسلامي أمام جلسة مجلس الأمن حول بند الحالة في الشرق الأوسط، من إدانات للانتهاكات الإسرائيلية المستمرة في المسجد الأقصى وإيذاء المصلين فيه، وتأكيد على الهوية الإسلامية والعربية والفلسطينية للقدس المحتلة، وضرورة تحمل المجتمع الدولي مسؤولياته في صون السلم والأمن الدوليين، واتخاذ جميع التدابير اللازمة لوضع حد للاحتلال الإسرائيلي المستمر على الأراضي الفلسطينية.

وأفاد الدكتور عبدالعزيز بن محيي الدين خوجة أنه بناءً على التوجيه السامي الكريم، اطلع مجلس الوزراء خلال جلسته المنعقدة بتاريخ 3 / 1 / 1436هـ على عدد من الموضوعات من بينها موضوعات اشترك مجلس الشورى في دراستها، كما اطلع على ما انتهت إليه كل من هيئة الخبراء بمجلس الوزراء واللجنة العامة لمجلس الوزراء ولجنتها الفرعية في شأنها، وانتهى المجلس إلى ما يلي:

أولًا: وافق مجلس الوزراء على تفويض صاحب السمو الملكي وزير الشؤون البلدية والقروية -أو من ينيبه- بالتباحث مع الجانب الإسباني في شأن مشروع مذكرة تفاهم للتعاون في مجال الطرق بين وزارة الشؤون البلدية والقروية والجمعية الإسبانية للطرق، والتوقيع عليه، ومن ثم رفع النسخة النهائية الموقعة، لاستكمال الإجراءات النظامية.

ثانيًا: وافق مجلس الوزراء على تفويض معالي وزير التعليم العالي -أو من ينيبه- بالتباحث مع الجانب الروماني في شأن مشروع مذكرة تعاون علمي وتعليمي بين وزارة التعليم العالي في المملكة العربية السعودية ووزارة التربية الوطنية في رومانيا، والتوقيع عليه، ومن ثم رفع النسخة النهائية الموقعة، لاستكمال الإجراءات النظامية.

ثالثًا: بعد الاطلاع على ما رفعه معالي وزير النقل، وبعد النظر في قرار مجلس الشورى رقم (55 / 33) وتاريخ 28 / 6 / 1435هـ، وافق مجلس الوزراء على التعديلات المعتمدة من الجمعية العامة للمنظمة البحرية الدولية على المعاهدة الدولية لسلامة العبوات النمطية لعام 1972م.

وقد أعد مرسوم ملكي بذلك.

رابعًا: وافق مجلس الوزراء على الترخيص لـ (17) ناديًا رياضيًّا في عدد من محافظات ومراكز المملكة.

وتغطي الأندية المرخص لها من مجلس الوزراء كلًا من المناطق التالية:

(المدينة المنورة، والمنطقة الشرقية، والرياض، وعسير، وتبوك، والجوف، والقصيم، وحائل، وجازان، ونجران، والباحة).

خامسًا: بعد الاطلاع على ما رفعه معالي الرئيس التنفيذي للهيئة العامة للغذاء والدواء، وبعد النظر في قرار مجلس الشورى رقم (40 / 23) وتاريخ 23 / 5 / 1435هـ، وافق مجلس الوزراء على مذكرة تعاون في مجال سلامة وجودة المنتجات الحيوانية ذات الأصل الحيواني والمنتجات البحرية والأعلاف الحيوانية والأدوية البيطرية بين حكومة المملكة العربية السعودية وحكومة المملكة المغربية، الموقعة في مدينة الرياض بتاريخ 9 / 11 / 1434هـ.

وقد أعد مرسوم ملكي بذلك.

ومن أبرز ملامح هذه المذكرة:

1- يعمل الطرفان على تطوير التعاون بينهما في مجال حماية المستهلك من الأخطار الناتجة عن الأمراض المشتركة أو التلوث الميكروبي أو الفيزيائي أو الكيميائي التي قد تتعرض لها المنتجات الحيوانية ذات الأصل الحيواني والمنتجات البحرية والأعلاف الحيوانية.

2- يسعى الطرفان إلى العمل على الاعتراف المتبادل بطرق ونتائج التحاليل المستعملة في الفحص وفقًا للوائح والمواصفات المعمول بها في البلدين وتوصيات الهيئات الدولية ذات الصلة. واطلع مجلس الوزراء على تقريرين سنويين لوزارة العمل، ووزارة الخدمة المدنية، عن العام المالي (1433 / 1434هـ)، وقد أحاط المجلس علمًا بما جاء فيهما ووجه حيالهما بما

رآه. هذا، وسترفع الأمانة العامة لمجلس الوزراء نتائج هذه الجلسة إلى مقام خادم الحرمين الشريفين -أيده الله- ليتفضل بالتوجيه حيالها بما يراه النظر الكريم.

"الموارد البشرية": مستفيدو "حافز" غير جادين في البحث عن عمل

ضعف المواصلات سبب في عدم توظيف المرأة

المصدر: جريدة المدينة الثلاثاء 4 محرم 1436هـ - 28 أكتوبر 2014م
اضغط هنا

جابر المالكي - الرياض
كشف صندوق تنمية الموارد البشرية عن أهم تحديات العمل لدى طالبي التوظيف، بينها النظرة السلبية تجاه العمل في القطاع الخاص مقارنة بالنظرة الإيجابية تجاه العمل في القطاع الحكومي وضعف استجابة الباحثين عن العمل للاطلاع، ومتابعة العروض الوظيفية المقدمة عبر قنوات التوظيف الإلكتروني.
وأكد الصندوق في تقريرله حصلت «المدينة» عليه أن الباحثين عن العمل «غير الجادين» المسجلين في برنامج حافز يسعون إلى الاستفادة لأطول مدة ممكنة من إعانة البحث عن العمل، مما يؤثر سلبًا على دفعهم بشكل سريع إلى سوق العمل، وأيضًا النظرة إلى طول ساعات العمل في القطاع الخاص بسلبية مما يقلل من منافستها للعمالة الوافدة التي تتميز بالعمل لساعات عمل طويلة مع ضعف مقومات بيئة العمل الملائمة.
وأكد الصندوق أن نتائج الاستطلاع تشير إلى رغبات المسجلين في برنامج حافز إلى استمرار تفضيلهم للعمل في قطاعي التعليم والحكومة والمجتمع، والذي يعتمد بشكل مباشر إلى فرص العمل في القطاع الحكومي.
وبيَّن أن هناك جهلًا للمقبلين على التوظيف فيما يتعلق بميولهم وقدراتهم عند تحديد واختيار الوظيفية المرشحين عليها، مما يؤدي إلى عدم استمرارهم في تلك الوظائف، وكذلك استمرار تأثير ضعف وسائل النقل والمواصلات من وإلى العمل في توظيف الإناث والأشخاص ذوي الإعاقة.
ومن التحديات التي تواجه الصندوق عدم اهتمام أغلب منشآت القطاع الخاص لإستراتيجيات توطين الوظائف والتي أدت إلى التقليل من فرص استقطاب القوى العاملة السعودية بشكل إيجابي، كما أنه لا يزال القطاع الخاص يرغب في توظيف عمالة وافدة رخيصة، مما يؤثر سلبًا على توظيف القوى العاملة الوطنية.
وأكد عدم توفر فرص عمل مناسبة خارج المناطق الرئيسة، والذي يقلل من فرص توظيف المستفيدين في تلك المناطق، كما أن سقف الوظائف المعروضة في سوق العمل لمستوى الدخول لتوظيف الباحثين عن العمل يقلل من فرص الالتحاق بها، وكذلك الاستقرار الوظيفي، مبينًا ضعف اهتمام أغلب منشآت القطاع الخاص بتحسين بيئة العمل وبتدريب الموظفين على رأس العمل بشكل ممنهج.

"الشورى": "نزاهة" تحفق في استرداد.. "الأموال المنهوبة"

المصدر: جريدة الوطن الثلاثاء 4 محرم 1436هـ - 28 أكتوبر 2014م
http://www.alwatan.com.sa/Local/News_Detail.aspx?ArticleID=204087&CategoryID=5

الرياض: تركي الصهيل

انتقادات حادة وجهتها لجنة حقوق الإنسان والعرائض في مجلس الشورى، لـ"نزاهة"، على خلفية إخفاقها في استرداد الأموال المنهوبة في قضايا فساد. ومن المقرر أن يكشف "الشورى" عن تلك الانتقادات في جلسة يعقدها اليوم لمناقشة التقرير السنوي لـ"الهيئة الوطنية لمكافحة الفساد" للعام 1434 / 1435، في جلسة يتوقع أن يضفى عليها طابع السرية.

وطبقا لتقرير "نزاهة"، فإن الهيئة استردت مبلغ 17 مليون ريال فقط في قضيتين منفصلتين، فيما تسعى لمتابعة استرداد بدل انتقال لموظفين سلمت إليهم سيارات حكومية.

لجنة حقوق الإنسان والعرائض، التي درست التقرير، انتقدت "نزاهة" بشدة، معتبرة أن جهدها في استرداد الأموال بقضايا الفساد "متدن"، وطالبتها باتخاذ إجراءات وتدابير أكبر لضمان متابعة استرداد الأموال والعائدات الناتجة عن تلك الجرائم.

ووجهت اللجنة الشورية انتقادا لاذعا لـ"نزاهة" نظير اتباعها سياسة "الأمل" من الجهات الحكومية التي تخاطبها بشأن قضايا الفساد المرصودة فيها، دون اتباع سياسة حازمة كفلها لها النظام.

والمفاجأة الأهم في تقرير "نزاهة"، إشارتها إلى أن أهم ما تحقق من أهدافها هو "تواجدها وحضورها في أذهان المسؤولين والمواطنين والمتعاملين من الجهات الحكومية واستشعارهم جدية الدولة"، وهو ما استفز اللجنة، التي علقت على ذلك بالقول "ما المعايير التي بنيت عليها هذه النتيجة؟".

وجهت لجنة حقوق الإنسان والعرائض في مجلس الشورى، انتقادا لاذعا للهيئة الوطنية لمكافحة الفساد، نظير اكتفاء مسؤوليها بإبداء "الأمل" من الجهات الحكومية لدى مباشرتهم لقضايا تنطوي على شبهة فساد، وهو ما دعاها للتأكيد على وجوب أن تقوم "نزاهة" باتخاذ الإجراءات اللازمة وفقا للاختصاص الذي يكفل لها ذلك.

وجاء هذا الانتقاد من اللجنة في رأيها المقدم حول التقرير السنوي لـ"نزاهة" للعام المالي 1434 / 1435هـ، والمعروض على جدول أعمال المؤسسة البرلمانية اليوم.

الهيئة الوطنية لمكافحة الفساد، كشفت في تقريرها أنها قامت باسترداد مبلغ 17 مليون ريال في قضيتين منفصلتين، فيما تسعى لمتابعة استرداد بدل انتقال لموظفين سلمت إليهم سيارات حكومية.

لجنة حقوق الإنسان والعرائض في الشورى، التي درست تقرير "نزاهة"، انتقدت بشكل واضح تدني جهود هيئة مكافحة الفساد في تحصيل الأموال المنهوبة، وهو ما قالت إنه يتطلب اتخاذ إجراءات وتدابير أكبر لضمان مباشرة هيئة مكافحة الفساد لاختصاصها في متابعة استرداد الأموال والعائدات الناتجة من تلك الجرائم.

الشكوى لم تكن غائبة عن تقرير "نزاهة"، وبالأخص في مسائل عدم تجاوب الجهات الحكومية مع الاستفسارات التي تطلبها هيئة مكافحة الفساد.

وفي هذا الإطار، قالت لجنة حقوق الإنسان والعرائض، تعليقا على ذلك "من الملاحظ أن الهيئة قد تكتفي بتوصيف المشكلة والتوجه بالأمل من تلك الجهات.. وترى اللجنة أنه كان على الهيئة من جهتها أن تتخذ الإجراءات اللازمة وفقا لنظامها حيال هذه الصعوبة".

غير أن اللجنة استدركت بالقول "في الوقت نفسه لا يمكن إغفال أن الهيئة كما ورد في تقريرها تقوم بجهود في الرفع عن هذا للمقام السامي إلا أنه مع ذلك لا زالت في تقاريرها تشكو من عدم تحقق ما تطالب بها مرارا أو تسعى إليه من دعمها لإلزام الجهات المشمولة باختصاصاتها بتنفيذ ما نص عليه تنظيمها".

وكان من أهم المثالب التي خلصت إليها لجنة حقوق الإنسان والعرائض خلال دراستها لتقرير مكافحة الفساد، افتقار تقرير "نزاهة" لسرد القضايا المتعلقة بالفساد، وعدم تضمينه معلومات إحصائية دقيقة حول جرائم الفساد في المملكة ولا بيان واضح حول ما آلت إليه الإجراءات في هذه القضايا، كما لم يتبين للجنة أن الهيئة قد قامت بإنشاء قاعدة بيانات بهذا الشأن".

ووقف تقرير لجنة حقوق الإنسان، داعما لتوجه "نزاهة"، في ضرورة الإسراع في البت بقضايا الفساد، لأهمية ذلك في "ردع الفاسدين وإعلان هيبة الدولة وسلطتها، وتأكيد عزمها على مكافحة الفساد وملاحقة الفاسدين"، وهو ما يستدعي النظر لتخصيص دوائر للتحقيق في قضايا الفساد، ودوائر قضائية خاصة بالمحاكمة من أجل تسهيل البت في مثل هذا النوع من القضايا.

وأشار تقرير هيئة مكافحة الفساد، إلى أن أهم ما تحقق من أهدافها "هو تواجدها وحضورها في أذهان المسؤولين والمواطنين والمتعاملين من الجهات الحكومية واستشعارهم جدية الدولة"، هذه الجزئية استفزت لجنة حقوق الإنسان

والعرائض، ما دفعها إلى التعليق على ذلك بالقول "ما المعايير والمقاييس التي بنت عليها الهيئة هذه النتيجة التي ترى أنها من أهم ما تحقق لها؟ بل أن هذا يبدو متناقضا مع ما ورد في التقرير عن عدم استجابة الجهات الحكومية وعدم استشعارهم جدية الدولة بتنفيذ تنظيم مكافحة الفساد والأوامر المتعلقة بذلك".

بعد إيقاف الأب وزوجته المتهمين بإيذائهما جسدياً

"حماية" تقف على حالة الطفلين المُعنفين"غيداء وحسن" بمكة

المصدر: جريدة سبق الثلاثاء 4 محرم 1436هـ - 28 أكتوبر 2014م
http://sabq.org/C7ogde

ياسر العتيبي- سبق- الرياض:
وقفت اللجنة المشكلة بتوجيه من مدير فرع وزارة الشؤون الاجتماعية بمنطقة مكة المكرمة عبدالله أحمد آل طاوي، على حالتي الإيذاء الموجودتين بمستشفى القنفذة العام للطفلين "غيداء وحسن"، برئاسة مدير الحماية صالح سرحان، واطلعت على أماكن الإيذاء الجسدي للطفلين بحضور والدتهما.
وقال متحدث فرع وزارة الشؤون الاجتماعية بمكة المكرمة أحمد عبيدالله الغامدي، لـ"سبق": انتقلت اللجنة بعد ذلك لمركز الشرطة لمقابلة الأب، والذي أنكر علمه بإيذاء طفليه، وتنازل خطياً برضاه واختياره لتسليم طفليه "غيداء وحسن" لوالدتهما، ثم انتقلت اللجنة لسجن النساء لمقابلة زوجة الأب، وأخذت أقوالها في هذا الشأن، بعدها قامت اللجنة بزيارة لمنزل الأم والجدة، للتأكد من مناسبته لاستقبال الطفلين واستعدادهما لرعايتهم، ورحبوا بذلك وتم تسليمهم الطفلين لحين عرض القضية على المحكمة وصدور الحكم، وعلى ضوء ذلك سيتم اتخاذ اللازم.
وأشار "الغامدي"، إلى أن إدارة الحماية ستقوم بمتابعة وضع الطفلين لدى والدتهما للاطمئنان عليهما.
وكانت "سبق" قد انفردت بنشر خبر تعنيف الطفلة "غيداء" 6 سنوات، وتعرضها لحروق وجروح عدة في أماكن متفرقة من جسدها، أودعت على إثرها المستشفى، واتهام والدها وزوجته بهذا الفعل، وبعد يوم لحق بها شقيقها حسن 4 سنوات، وأدخل المستشفى بعد اكتشاف تعرضه كذلك للتعنيف.

4 موظفين رسميين فقط في طوارئ "رئاسة الأرصاد"

عضو "شورى": رواتب "الخدمة المدنية" المتجمدة سبب تسرب الفنيين من الوظائف الحكومية

المصدر: جريدة الاقتصادية الثلاثاء 4 محرم 1436هـ - 28 أكتوبر 2014م
http://www.aleqt.com/2014/10/28/article_899887.html

محمد العوني من الرياض

عزا عضو في مجلس الشورى سبب تسرب السعوديين المختصين الفنيين وذوي القدرات العالية من الأجهزة الحكومية، إلى أن رواتب كادر "الخدمة المدنية" غير مجزية وتراوح مكانها منذ أكثر من 20 عاما، كما أبدى عضو الشورى دهشته من اقتصار العمل في قسم الطوارئ للرئاسة العامة للأرصاد وحماية البيئة لكافة مناطق المملكة على أربعة موظفين رسميين وعشرة موظفين متعاقدين.

جاء ذلك خلال مناقشة المجلس في جلسته 62 أمس، تقرير لجنة الشؤون الصحية والبيئة بشأن تقرير السنوات الثلاث الأولى من خطة التنمية التاسعة (1431/ 1432هـ - 1433/1434هـ) للرئاسة العامة للأرصاد وحماية البيئة، وأوصت اللجنة باعتماد مشروع التوعية البيئية، وزيادة عدد محطات الرصد الجوي والبحري السطحية ومحطات قياس طبقات الجو العليا وشبكة الرادار ودعم الرئاسة لتغطية هذه الجوانب، وكذلك دعم مشروع التفتيش البيئي بالكوادر اللازمة والمختبرات لتغطية مناطق المملكة كافة، والتأكيد على قرار مجلس الشورى السابق الذي يطالب بـ "الإسراع بإصدار نظام إدارة المناطق الساحلية".

وقالت اللجنة في رأيها حول التقرير "إن الرئاسة تعاني قلة المفتشين وعدم دعم ذلك من قبل وزارة المالية حيث لا يوجد لديها سوى خمسة فرق تفتيش تغطي خمس مناطق من 13 منطقة في المملكة، كما أن عمليات الردم والتدمير ورمي المخلفات ومياه الصرف الصحي لم تتوقف كلياً عن السواحل"، وأضافت اللجنة أن "العدد الحالي لمحطات الرصد الجوي والبحري غير كاف لإعطاء صورة واضحة ودقيقة عن الطقس في المملكة ورصد حالة البحر على امتداد سواحلها واستطلاع الظواهر الجوية كالسيول والعواصف الترابية، ولا يتناسب مع اتساع مساحة المملكة والتنوع المناخي المتعدد".

وفي مداخلات الأعضاء، قال الدكتور محمد الخنيزي "إن الوظائف الفنية في الجهات الحكومية لا تستقطب السعوديين"، وعزا ذلك إلى تدني رواتبها ومرور أكثر من 20 عاماً على رواتب كادر ديوان الخدمة المدنية، وقال "مر على المجلس أكثر من تقرير لديوان المراقبة العامة يُذكر فيها أن كثيرا من الوظائف الحكومية التي تخص المهندسين والإخصائيين غير مجزية في رواتبها وتفتقر أغلب الأجهزة الحكومية إلى المختصين والقدرات العالية التي تحتاج إلى رواتب ومميزات مجزية"، ودعا الدكتور الخنيزي إلى تحويل الرئاسة إلى هيئة بحيث يمكنها التعيين على وظائف متخصصة ورواتب مجزية لجذب العاملين في الوظائف الفنية فيها.

وأشار إلى أن إجمالي وظائف الهيئة 1405 وظائف يرتكز أغلبها بين المراتب الرابعة والسابعة، مبدياً دهشته من اقتصار العمل في قسم الطوارئ في الرئاسة على أربعة موظفين رسميين وعشرة موظفين متعاقدين، وتساءل: هل هذا العدد كاف لدولة بحجم المملكة ومكانتها؟

وأضاف الدكتور الخنيزي "لا يزال مجهود الرئاسة دون المستوى المطلوب في تزويد وتوعية الجهات الرسمية والمواطنين بتوقعات الطقس والكوارث، على الرغم من مضي سنوات طويلة على إنشائها، ولا أرى للرئاسة دورا ملموسا في التنبؤ بالكوارث والأعاصير والأمطار بالنظر إلى كارثة فيضانات جدة وجيزان، وحوادث الطرق والحوادث على الشواطئ والوقوع في الحفر والآبار"، وقال "إن الرئاسة بحاجة ماسة إلى توفير آلات ومعدات وأجهزة متطورة لحماية البيئة، ومواجهة النقص في الموارد البشرية وتواضع البنية المعلوماتية لديها، والتركيز على زيادة الدقة في تحديد مخاطر الكوارث وتقييمها".

واتفق الأعضاء المتداخلون على تقرير الرئاسة، على المطالبة بإنشاء وزارة للبيئة للحد من تضارب الصلاحيات بين الجهات ذات العلاقة بالبيئة، واقتصار إصدار التراخيص البيئية على الرئاسة في الوقت الراهن.

وحذر الدكتور علي الغامدي من التلوث الإشعاعي الخطير عبر الحدود البرية والبحرية، وقال "هناك أماكن للتخلص من مواد إشعاعية خطرة تلقى خارج الحدود ويصل تأثيرها إلى موارد المياه الجوفية وتتسلل عبر الحدود وتؤدي إلى أضرار تمس الثروة الحيوانية والمراعي وموارد المياه"، مضيفاً "لا أريد أن أثير مصدر إزعاج، ولكن هناك مناطق ترمى فيها فضلات خطيرة جداً عبر الحدود وتصل إلى المملكة".

ووصف الدكتور عدنان البار إنجازات الرئاسة بأنها "متواضعة جداً" في سلم زخم القضايا البيئية الكبيرة الخطيرة المتعددة، وقال "لا تزال الرئاسة بعيدة عن الشمول في تناولها القضايا البيئية، وتعيش حالة من ضعف البناء والأداء، ولا تزال هناك حالات تأخر في قضايا رئيسية لا نجد لها تفسيرا".

وتساءل: أين الصحة والسلامة المهنية في بيئات العمل الممارسة في السعودية؟ أين حماية العاملين في المصانع والمدن الصناعية؟ أين هي استراتيجية الصحة المتعلقة بالأمراض المعدية والمزمنة المتوطنة؟ أين هي إستراتيجية الصحة والسلامة البيئية؟

وأضاف الدكتور البار "هناك ضعف كمي ونوعي في إشكالات الرصد البيئي والتنبؤ وهناك أعداد متواضعة من الذين يقومون بهذه المهمات، كما أن هناك ضعفا شديدا في التنسيق بين الجهات ذات العلاقة بالبيئة والصحة والسلامة المهنية

والبيئية في المملكة"، مشيراً إلى أن الوضع يدعو إلى وقفة مراجعة ومحاسبة ورصد لأوجه القصور، وتكليف جهة عالمية متخصصة لتقييم حال وضع الرئاسة وأدائها في المرحلة السابقة.
وفي بند آخر، أسقط المجلس بالأغلبية توصية لجنة الإسكان والمياه والخدمات العامة بخفض معدل الخصوبة الكلي وتشجيع المباعدة بين الولادات، من أجل احتواء النمو المتسارع في حجم السكان الذي تشهده البلاد خلال العقود الماضية، وقرر المجلس بعد أربع توصيات لم تبلغ النصاب القانوني، وتوصية إجرائية رابعة، إعادة تقرير لجنة الإسكان والمياه والخدمات العامة بشأن وثيقة السياسة السكانية للمملكة إلى اللجنة بناء على طلبها لدراسته، والعودة إلى المجلس في جلسة لاحقة.

سبب الاعتراض على "قانون منع التحرش"!

المصدر: جريدة الوطن الثلاثاء 4 محرم 1436هـ - 28 أكتوبر 2014م
http://www.alwatan.com.sa/Articles/Detail.aspx?ArticleID=23615

سطام المقرن

منذ سنوات عديدة ونحن نسمع عن وجود مشروع نظام أو قانون لتجريم التحرش الجنسي، وأن مجلس الشورى قد أعد الصيغة النهائية له تمهيدا للتصويت عليه من قبل أعضاء المجلس، ومن ثم رفعه للمقام السامي لإقراره والموافقة عليه، وبعدها ظهر نظام "الحماية من الإيذاء"، الذي يقول عنه البعض إنه نظام أشمل ويندرج تحته مكافحة التحرّش الجنسي!
ومؤخراً، نشرت "الوطن" تقريرا صحفيا عن وجود جدل قائم بين أعضاء مجلس الشورى حول "قانون منع التحرّش بين الجنسين"، حيث يحاول البعض تعطيل هذا القانون لأنه يخالف أحكام الشريعة الإسلامية بالإضافة إلى وجود موانع نظامية تقتضي تأجيل النظام إلى "حين استكماله في ضوء المصالح العامة"!
هذا الجدل القائم بين أعضاء مجلس الشورى، يجعلنا نتساءل عن أسباب عدم ظهور قانون خاص لتجريم ومنع التحرش الجنسي، والاكتفاء بإدراجه ضمن أشكال الحماية من الإيذاء، الذي يقول عنه بعض المختصين إنه لا يحقق أدنى متطلبات منع التحرش؟
الجواب عن السؤال السابق، ذكره أحد الدعاة صراحة في إحدى المقابلات التلفزيونية حيث قال إن "قانون (منع) التحرش يساعد في إقامة علاقات محرّمة ويسهلها"! كما ذكرت إحدى عضوات مجلس الشورى أن مشروع النظام وفقا لمادته الأولى "يؤصل التحرش الجنسي بين الجنسين برضاهما"! والسؤال المطروح هنا بعدما عرفنا سبب الاعتراض هو: كيف يسمح النظام بالزنا والعلاقات المحرمة بالتراضي بين الرجل والمرأة؟!
دائما ما يردد الدعاة ورجال الدين في خطبهم وكتاباتهم أن القوانين الغربية والوضعية تخبطت وأخطأت في تعاملها مع "قضية صيانة الأعراض"، فمن ناحية "تفرض قوانين صارمة لمعاقبة الذين يتحرشون جنسيا قد تصل إلى السجن المؤبد أو الإعدام، ومن ناحية أخرى لا توجد عقوبات للزناة طالما أن فعل الزنا قد تم برضا الطرفين، ولا توجد عقوبات لمن يشيعون الفاحشة في المجتمع من خلال نشرهم للخلاعة والمجون والعري".
ويقولون أيضا "في الغرب نجد أن أهم طرق مكافحة التحرش الجنسي تتمثل في سن القوانين والعقوبات، وإلغاء الفروق بين الجنسين، وإنشاء برامج التوعية التي تعمل على تعديل أنماط السلوك الاجتماعية والثقافية للرجل والمرأة..، وللأسف فإن المجتمعات الإسلامية العربية تبعت المجتمعات الغربية في طريقة تعاملها مع قضية التحرش الجنسي".
وليس هذا وحسب، بل إن بعض الدعاة ورجال الدين يرون أن سلوكيات وملابس المرأة، هي التي غالبا ما تكون سبب فتنة الرجال ودفعهم إلى التحرش بها، وبالتالي لا يوجد في القوانين الوضعية ما يمنع مثل هذه السلوكيات، كما لا توجد إشارة إلى دور الالتزام بالسلوك الإسلامي المانع للاختلاط في منع التحرش الجنسي، بالإضافة إلى طلب إزالة الفوارق بين الرجل والمرأة، وبذلك يتحقق الانفلات الجنسي بالرضا في ظل حماية القانون.

بالإضافة إلى ما سبق، يرى بعض الدعاة أن قانون منع التحرش يؤطر للاختلاط في أماكن العمل والتدريس ويسمح به نظاما، ويأتي في ظل وجود جهود لمنع عمل المرأة، وبالتالي فإن النظام سوف يعطل هذه الجهود ويصيبها في مقتل!
وعلى هذا الأساس بدأ البعض يتذرع بالنظام وبأحكام الشريعة الإسلامية، فتارة يقولون إن مشروع النظام يتفق مع نظام الحماية من الإيذاء، ويؤدي إلى التشعب وكثرة الأنظمة، وتارة أخرى يقولون إن النظام يؤدي إلى التساهل في قذف الأبرياء، وبالطبع فإن هذه الحجج ما هي إلا محاولات لتعطيل مشروع النظام بأية وسيلة كانت لأسباب أيديولوجية، وذلك على حساب الكرامة الشخصية والاجتماعية للإنسان.
لقد تعودنا من بعض الدعاة ورجال الدين الهجوم الشرس والانفعالي والسعي لطمس إيجابيات القوانين الغربية، وإبراز دعوة الغرب إلى ضرورة حماية المرأة والطفل والضعيف وضمان حقوقهم وكرامتهم؛ على أنها دعوة شيطانية الغاية منها ابتذال المرأة وإشباع الغريزة منها واستخدامها كأداة للهو والتسلية، ولهذا كان تأكيدهم على السفور والتبرج والاختلاط والتحلل من الدين والأخلاق، بينما أكد الإسلام على الحجاب وعدم الخروج من البيت ليضمن لها كرامتها وشرفها وعفتها.
صحيح أن الإسلام حرّم الزنا، ولكن ما زال موجوداً في المجتمع، وصحيح أن الإسلام أمر بالحجاب وغض البصر، ولكن ما زال هناك تحرش بالنساء بالرغم من هذه التحذيرات.. فأين هي هذه الوقاية التي يتحدث عنها بعض هؤلاء الدعاة ورجال الدين؟
فعندما يأمر الإسلام المرأة بالحجاب حتى لا تتعرّض للإيذاء، فهل معنى ذلك أن المرأة غير المحجبة يسوغ التحرش بها وإيذاؤها؟.. بالرغم من أن هذا المنطق مقبول عند بعض الدعاة ورجال الدين.. ولكن غالبية المجتمع لا يقبل بهذا المنطق بل يتقزز منه، وهذا ما ينطبق على قانون منع التحرش كذلك.
لعلي لا أبالغ إن قلت إن مواقف بعض الدعاة ورجال الدين الرافضة لسن قوانين ضد التحرش هي أحد أسباب انتشار التحرش الجنسي في المجتمع، فلسان حالهم يقول "لقد حذرنا من خروج المرأة للعمل وحذرنا من التبرج وحذرنا من الاختلاط، لذا فإن التحرش بهن نتيجة طبيعية لعدم الاكتراث بتحذيراتنا"!! ولهذا يصمتون ويغضون الطرف عن حقوق الضحايا من النساء.
لقد نسي هؤلاء أن القرآن الكريم قد وضع عقوبات للمتحرشين بالنساء بأنهم سيطردون خارج المدينة إن لم ينتهوا، بل قد يصل بهم الأمر إلى القتل، ونسوا أيضا أن مسألة التحرش تحتاج إلى قوانين تتضمن أشكال التحرش وكيفية تطبيق القوانين وتحديد المسؤوليات، وكيفية الإشراف والرقابة على تطبيقها، بالإضافة إلى الحاجة إلى وجود استراتيجية وطنية تشمل معايير مرجعية ومؤشرات تضمن وجود إطار عمل مناسب لمقاربة شاملة ومنسقة لتطبيق هذا القانون.
وفي النهاية أقول لبعض الدعاة ورجال الدين: إن كل ضحية تحرش جنسي أنتم مسؤولون عنها وفي رقابكم إلى يوم الدين.

اختطاف الإرشاد الأسري

المصدر: جريدة الرياض الثلاثاء 4 محرم 1436هـ - 28 أكتوبر 2014م
http://www.alriyadh.com/988790

د.هيا عبد العزيز المنيع

رغم تزايد المشكلات الاجتماعية - وأركز هنا على المشاكل الاسرية - الا ان الارشاد الاسري كأسلوب علمي ومهني يعتمد على اسس ونظريات علمية ويقوم به ممارسون متخصصون للاسف عمليا وعلى ارض الواقع مختطف من كثيرين مما ابعد او ضيق على اصحاب الشأن.. اقصد هنا الاختصاصيين الاجتماعيين والنفسيين..
وللاسف وزارة الشؤون الاجتماعية ضعيفة في ادائها لهذا الدور مع انه من صميم مهمتها.. حيث مراكز الارشاد الاسري التابعة للوزارة مازالت دون المستوى او المتوقع حيث لا يوجد في مدينة الرياض الا مركزان للارشاد الاسري وعدد العاملات والعاملين فيه اقل من الاحتياج.. وايضا المعلومات الاولية تشير الى تقليصهن واستبدال صاحبات التأهيل العالي بمن هن اقل تأهيلا واقل خبرة.. مع غياب غير طبيعي لأي اعلان او تسويق لهذه المراكز وكأن هناك رغبة في عدم نجاحها لصالح المراكز الاهلية..

هذا العدد القليل من المراكز فتح الباب على مصراعيه للمراكز الاهلية التي وجدت مجالا خصبا للتكسب وان كان دون مهنية عند البعض ولعل الاستعانة بأصحاب الشهادات الوهمية او غير المتخصصين يؤكد ذلك..
إشكالية العمل الارشادي انه بات مهنة من لا مهنة له.. الغريب ان اكثر من اخترقه وبقوة وجرأة هم المتخصصون في العلم الشرعي.. اعتقاد اغلبنا ان العلاج لكل مشكلة يأتي في خطاب ديني بحت يكشف عن حالة من الفوضى وغير الموضوعية في مواجهة ارتفاع معدل الطلاق.. وارتفاع حالات طلب الخلع.. وتزايد التفكك الاسري.. وارتفاع نسبة العنف الاسري ووجود مشكلة العقوق وتزايد مشكلة تخلي الابوين او احدهما عن اداء وظيفته التربوية وغير ذلك كثير وكثير..
الخلافات الاسرية ترتبط بمعطيات نفسية واجتماعية وسلوكية وثقافية واقتصادية و.. ما يعني معه ضرورة وجود متخصصين علميا يستطيعون ادراك مكمن الاسباب وجذورها لحل المشكلة ومعالجتها وليس تخدير الافراد..
لا نريد ان نجعل من السحر والعين اي الحسد ملاذا شبه دائم لمواجهة مشاكلنا الاسرية ولا نريد ان نربط المشاكل الاسرية دائما بضعف الوازع الديني.. هي غير ذلك واكبر من ذلك فهناك من هو على دين من حيث مظهره الخارجي على الاقل سواء أكان رجلا ام امرأة ولكن لديه خلل نفسي او عدم ادراك لواجباته الاسرية او يعاني من سلوكيات سلبية مثل البخل بكل انواعه المادي والعاطفي والقسوة والانانية وعدم تحمل المسؤولية.. وسهولة التخلي عن الاسرة.. وغير ذلك ما يجعل ربط اي خلل في السلوك مرتبطا بالضعف الديني خطأ..
نحن نعاني من اتساع مساحة المشاكل الاجتماعية مع حاجة ملحة للتوسع في المراكز الاستشارية لمواجهة هذه المشاكل بكل قوة وعبر متخصصين وليس مجتهدين فقط.. ولعل الامر ايضا يتطلب تدخل الجهات المختصة فليس من المنطق ان تقوم وزارة الخدمة المدنية بتعيين خريج كلية الشريعة في وظيفة مستشار اسري.. او مرشد اجتماعي.. فهل يمكن ان تقوم نفس الوزارة بتعيين خريج خدمة اجتماعية او علم نفس ليصبح كاتب عدل او قاضيا..؟
بالطبع لن يحصل ذلك ولا نريد ان يحصل لان احترام التخصصات احدى وسائل النجاح والابداع.. الاشكالية التي يعاني منها عالم الاستشارات الاسرية انه للاسف مجال بدون هوية وربما مجال خصب نتيجة ارتفاع معدل المشكلات الاسرية وغياب الرقابة الرسمية ووجود حاجة ملحة عند الجميع للبحث عن حلول مع وجود نسبة كبيرة من البسطاء ممن يمكن تخديرهم ببعض الكلمات الرنانة مع تغليفها بخطاب ديني ما يسهل القبول دون الحصول على حل كما اسلفت.. فعلاج اي مشكلة اجتماعية او اسرية له ابعاد ذاتية مرتبطة باطراف المشكلة وابعاد بيئية ايضا محيطة بهم.. والامر يصعب تحديده وتداخله مع العلاج والحلول الا برأي مختصين واصحاب خبرة..
ولعل وزارة الشؤون الاجتماعية تزيد من مراكزها الاستشارية وايضا تعلن عنها وتسوقها اعلاميا.. مع وضع لوائح تنظيمية تلزم اصحاب المراكز الاهلية بتعيين متخصصين اجتماعيين.. ومتابعتهم بحيث لا نجدها تحولت لمراكز تجارية تتكسب من اصحاب الحاجة..

حقوق الإنسان فى العالم

مؤتمر دولى يبحث قضية الاتجار بالبشر بمشاركة الأمير الأردنى زيد بن رعد

المصدر: جريدة اليوم السابع الثلاثاء 4 محرم 1436هـ - 28 أكتوبر 2014م
اضغط هنا

تشهد العاصمة النمساوية فيينا فى 4 نوفمبر المقبل انعقاد المؤتمر الدولى رفيع المستوى حول الأسس الأخلاقية فى مواجهة قضايا الاتجار بالبشر وتنظمه منظمة الأمن والتعاون الأوروبى وتستمر أعماله يومين. وقال بيان للمنظمة الأوروبية اليوم أن المؤتمر يشارك فيه 14 تحالفا دوليا معنى بقضية الاتجار فى البشر وبمشاركة الأمير الأردنى زيد بن رعد الحسين مفوض الأمم المتحدة السامى لشئون حقوق الإنسان. وأضاف أن المشاركين سيبحثون دور المجتمع الدولى سواء الحكومات أو المنظمات الدولية أو المجتمع المدنى فى مواجهة ظاهرة الاتجار بالبشر والعمل على الحد منها أو استغلالها فى انتاج السلع أو تقديم الخدمات. وأوضح أن المؤتمر سيتحدث أمامه توماس جرمينجر رئيس المجلس الدائم للمنظمة الأوروبية ولامبرتو زانيير الأمين العام للمنظمة وألكسندر نيكوليتش وزير الدولة فى وزارة الداخلية فى صربيا ووليام لاسى سوينغ مدير عام المنظمة الدولية للهجرة وغيرهم.

كاريكاتير

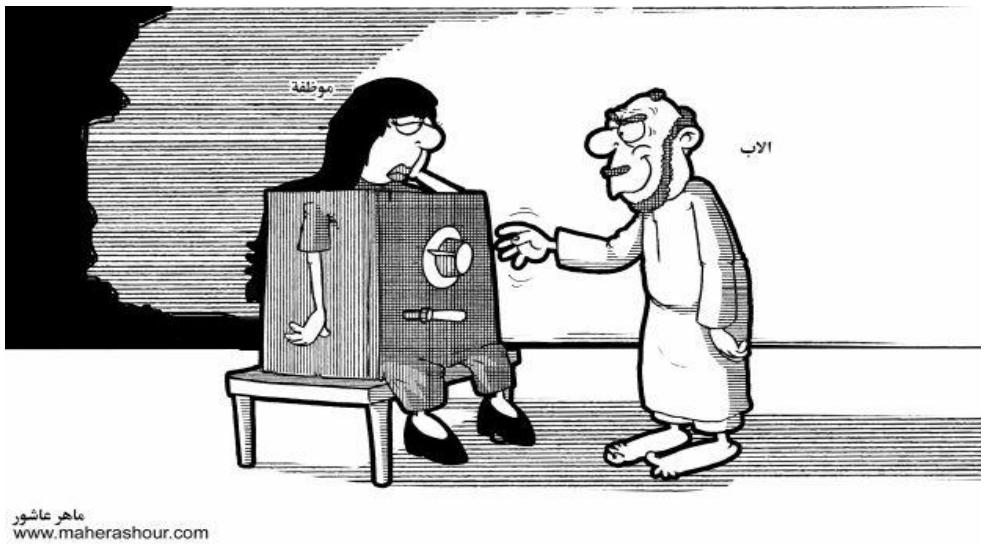

الحياة

المصدر: جريدة الحياة الثلاثاء 4 محرم 1436هـ - 28 أكتوبر 2014م

اضغط هنا

اليوم

المصدر: جريدة اليوم الثلاثاء 4 محرم 1436هـ - 28 أكتوبر 2014م

http://www.alyaum.com/article/4023429